برنامج الأغذية العالمي
WFP

آفاق التعافي والصمود وسط الهشاشة:

تحليل الصراع في قضائَي القرنة والدير في محافظة البصرة

Social Inquiry

لمحة عن الحالة العامة

يضم قضاء القرنة وقضاء الدير[1] اللذان تم ترسيم حدودهما مؤخرًا، الركن الشمالي الغربي الريفي لمحافظة البصرة في جنوب العراق. تحد المحافظة كل من إيران والكويت، وتعد محافظة البصرة ثاني أكثر محافظات القطر من حيث عدد السكان، مع مجتمع غالبيته من العرب الشيعة وذو تكوين قبلي (عشائري). كما تمتلك المحافظة ثروة من الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط والأهوار وهي المنفذ البحري الوحيد في البلد. وبالنظر إلى هذا، فإن المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة. ومع ذلك، واجه سكانها وأرضها القمع والعقاب الجماعي والإهمال من قبل النظام السابق[2]. وشمل ذلك الحاق أضراراً بيئية جسيمة التي طالت المناطق الريفية عندما جُففت الأهوار كعقاب على حركات التمرد القبلي والعشائري ضد النظام.

تميزت فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ لعموم محافظة البصرة، وذلك في أعقاب سقوط النظام وفي خضم حرب العراق، واتسمت بالعنف الكبير الذي غالبا ما كان ناتجا عن الاقتتال الداخلي بين الأطراف الشيعية , و بين مختلف الفصائل الدينية و القبلية و السياسية للوصول الى السلطة والنفوذ.[3]

ونشأ من هذا الوضع المربك ميليشيات وشبكات إجرامية مختلفة مدعومة من جهات داخلية وخارجية وما نتج عنها من جرائم منظمة. وقد تمكنت هذه الجهات الفاعلة من الاستمرار والانتشار نظرًا لعدم وجود سيطرة رسمية للدولة على قوات الأمن في ذلك الوقت، وتواطؤ الأطراف السياسية الفاعلة في حالة عدم الاستقرار هذه[4].

وقد تجلى هذا الإرث المستمر من الاضطرابات في عدد من المجالات ليس في عموم المحافظة وحسب، بل أيضًا في قضائي القرنة والدير على وجه التحديد (الجدول ١)[5]. ان الهشاشة التي وجدت في كل من القرنة والدير خلال فترة ما بعد ٢٠٠٣ مرتبطة بشكل خاص بالمعدلات المرتفعة نسبيًا للبطالة بين الشباب ، وانعدام الثقة بين السكان ، و الفساد المتزايد. وتجدر الإشارة إلى المستوى المرتفع نسبيًا من انعدام الأمن الذي شعر به الناس في القرنة على وجه التحديد، حيث بلغت نسبة الأشخاص غير الراضين عن مستوى الأمن المحلي في القضاء أربعة أضعاف المعدل المتوسط للمحافظة وضعف المتوسط الوطني بشكل عام.

Table 1. Snapshot of fragility in 2012

	القرنة	الدير	البصرة	العراق
النسبة المئوية للأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني العراقي	٪٢٢	٪٢٦	٪١٦	٪٢٠
النسبة المئوية للسكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ سنة العاطلين عن العمل أو العاطلين عن العمل، ولكنهم يبحثون عن عمل	٪٥٧	٪٥٦	٪٧٧	٪٣٦
النسبة المئوية للأشخاص الذين ولدوا بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ بدون شهادة تعليمية	٪١٨	٪٢٥	٪٢٥	٪٣٠
الأفراد العاملين في الخدمات العامة (التعليم والصحة وجمع النفايات) لكل ١٠٠ نسمة	٪٢	٪١	٪٢	٪٢
النسبة المئوية لأرباب الأسر، أو الزوجات/الأزواج، المولودين في محافظة عراقية اخرى أو بلد مختلف	٪٣	٪٢	٪١٠	٪١١
النسبة المئوية من المجيبين الذين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن الفساد أكثر اتساعا الآن مما كان عليه قبل عامين (على مستوى القضاء فقط)	٪٣٢	٪٣٢	٪٣٩	٪٥٣
النسبة المئوية من الأفراد البالغين الذين يعبرون عن عدم رضاهم أو عن عدم رضاهم المطلق عن مستوى الأمن المحلي	٪٢١	٪١	٪٦	٪١٠
النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين أعربوا عن عدم رضاهم أو عدم رضاهم المطلق عن الثقة/القبول الذي يشعرون به في المجتمع/الجوار	٪٢٢	٪١٥	٪١١	٪١٠
النسبة المئوية للمستجيبين الذين اتصلوا بسياسي أو حضروا مناقشة سياسية أو حضروا مظاهرة (أو قاموا بها)، في مقابل أولئك الذين لن يقوموا بمثل هذا العمل أبدا	٪٣٣	٪٣٣	٪٤١	٪٤٨
الثقة (من ٠ = حجب الثقة إلى ١٠ = الثقة الكاملة) الممنوحة لحكومة العراق، للحكومة المحلية في القرية/ المدينة ، ولزعماء القبائل (متوسط الثلاثة) (على مستوى القضاء فقط)	٦,٤	٦,٥	٦,٤	٦,٥

عندما اجتاح تنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) شمال ووسط العراق في عام ٢٠١٤ ، تم نشر تشكيلات أمنية في البصرة ومنها الى مناطق القتال الشمالية. علاوة على ذلك ، انضم العديد من الشباب ، بما في ذلك شباب من المناطق الريفية على وجه الخصوص في محافظة البصرة ، إلى مجموعات مسلحة مختلفة (التي أطلق عليها لاحقا اسم وحدات الحشد الشعبي) لدعم هذه المعركة ،وذلك استجابة لفتوى أصدرها آية الله العظمى علي السيستاني للدفاع عن العراق ومواطنيه من المخاطر التي يشكلها داعش. وكان انتقال جميع هذه القوات الى خارج المحافظة عاملاً مساهماً في زيادة عنف وإجرام المليشيات المتبقية والعصابات الإجرامية[6] ، بما في ذلك شبكات تهريب المخدرات والاتجار بها من إيران[7].

ان ارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات ، وسوء توفير الماء والكهرباء ، والفقر، والفساد ، والتدخل الأجنبي ، والإهمال ، من بين أمور أخرى ، قد بلغت ذروتها في احتجاج سكان البصرة ونشطاءها في عام ٢٠١٥[8] ، وعادت الاحتجاجات مرة أخرى في صيف ٢٠١٨[9] ومن ثم انضموا إلى مظاهرات مناهضة للحكومة واسعة النطاق بدأت في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٩. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف المستمر من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء والذي استمرت في الظهور حتى الان.[10]

وعلى خلفية كل هذا، ومع تزايد المطالب الملحة في المناطق الريفية في المحافظة على وجه الخصوص, تكمن الآثار المتشابكة بالنسبة لتغير المناخ ، والفجوات في إدارة المياه الإقليمية ، والطلب الجامح للمياه وجميعها أمور تؤثر على السكان[11]. **وقد أدت هذه القضايا إلى النزوح البطيء والتخلي عن الزراعة، فضلا عن الصراعات والنزاعات القبلية حول الموارد المائية المحدودة.**[12]

بالنظر إلى تقلب الأوضاع الحالية في محافظة البصرة ، وخاصة في القرنة والدير ، والتفاعل المتزايد بين الديناميات الماضية والحالية والمستقبلية، لذا فانه من المهم اكتساب فهم ودراية عما يشعر به الناس العاديون في هذه المناطق الريفية حيال وضعهم الحالي وكيف تنظر السلطات على مستوى المحافظة إلى هذه الديناميات ، قبل البدء في تصميم و تنفيذ برامج القدرة على التعافي و الصمود في المجتمعات الهشة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ، وذلك لضمان ان لا تكون لهذه المساعي (البرامج) أية عواقب سلبية غير مقصودة وان تسهم هذه المساهمات في المزيد من السلام المجتمعي والتماسك الاجتماعي كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا.

لذلك، عمل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة مع هيئة التحقيق الاجتماعي في إجراء تحليل نوعي للمجتمعات الريفية في قضائي القرنة والدير لغرض فهم افضل للعلاقات الحالية بين المجموعات والعنف الهيكلي وأسباب الصراعات والدوافع والمحفزات المتعلقة بالوصول إلى الموارد (الطبيعية) و (نقص) سبل كسب العيش وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

المنهجية

لقد تم اتباع نهج نوعي في البحث، استنادا الى سلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع السكان في المجتمعات الريفية في القرنة والدير. وتم استخدام هذه الطريقة لتكون قادرة على التقاط آراء و وجهات نظر محلية أكثر دقة للديناميات، و حول عدد من العوامل البنيوية التي تؤثر على الحياة اليومية للأشخاص في هذه المناطق التي غالبًا ما يتم تجاهلها. وتساعد هذه الطريقة أيضا على تمكين الناس من التحدث بطريقة أقل تقييدًا واستخدام كلماتهم الخاصة حول القضايا التي قد تكون حساسة للغاية بحيث لا يمكن السؤال عنها بطريقة مباشرة. و بصورة مماثلة ، تم تطبيق هذه الطريقة أيضًا على المسؤولين والموظفين على مستوى المحافظة, و ذلك للحصول على المزيد من الرؤى حول الديناميات والاستجابات السياسية الأوسع نطاقا. وبالتالي، تم اعداد استبيانين محددين و شبه منظمين لهذا التحليل ، يغطيان الموضوعات التالية لأفراد المجتمع المحلي و للسلطات على مستوى المحافظة:

الديناميات المحلية العامة: خصائص الموقع، والوضع الاجتماعي والاقتصادي العام ، والمهن المشتركة ، والتنوع القبلي ، وأنماط الهجرة ، والسلامة والأمن بشكل عام ، مخاوف الصحة العامة ، والتفاعلات الاجتماعية ، وإمكانية التنقل بيت الاقضية و الوصول الى مركز المحافظة ، وأي تغييرات رئيسية تمت ملاحظتها بين هذه الديناميات في السنوات الخمس الماضية.

- **الديناميات الاجتماعية:** المخاوف الاجتماعية الرئيسية التي تواجه المجتمع بما في ذلك ظهورها وتطورها ، واستجابات السلطات لهذه المخاوف ، والتوترات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع المحلي والأطراف المعنية ،الفئات الأكثر هشاشةً في المجتمع ، وما إذا كانت الديناميات الريفية متصلة بالمدن في المحافظة أم لا.
- **الحوكمة والأمن:** الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة وتوفير الخدمات، ووجود سلطة الدولة في المنطقة والجهات الفاعلة الأخرى التي يعتمد عليها الناس، واستقلال الإدارة المحلية المدنية، و المخاوف الرئيسية المتعلقة بالسلامة والأمن في المنطقة ، ومصادر التهديدات ، والتشكيلات الأمنية في الوقت الحالي و فعاليتها في توفير السلامة والحماية.
- **الظروف البيئية:** التغييرات البيئية الرئيسية التي تواجهها المنطقة وكيفية تطورها ، وتأثير هذه التغييرات على سبل كسب العيش ، والتفاعلات الاجتماعية ، والأمن ،و أسباب هذه التغييرات واستجابة السلطات ، والمساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية في الوقت الحاضر.
- **الديناميات الاقتصادية:** التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها المنطقة وكيف أثرت على المجتمع ، وأساليب التكيف والتأقلم التي قام بها المواطنون في هذا الصدد ، واستجابة السلطات لهذه التحديات ، والمشاركة في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة.
- **حل النزاعات والصراعات:** آليات تسوية النزاعات والصراعات، وسلامتها وفعاليتها ، و عادة هل يتم تفضيل الآليات الرسمية أو العرفية لحل هذه القضايا.
- **تأثير صراع داعش وعودة الجنود:** مستوى الجنود العائدين و الذين ما زالوا جزء من القوات الأمنية, وأولئك الذين عادوا إلى الحياة المدنية ، قدرة الجنود السابقين على الاندماج مرة أخرى في الحياة المدنية ، وما هو الدعم الذي تلقوه.

وقد تمت مناقشة هذه الأسئلة وتنقيحها من قبل برنامج الأغذية العالمي وهيئة التحقيق الاجتماعي. و استندت المواقع المستهدفة ذات الاولوية للتحليل إلى المناطق التي يمتلك فيها برنامج الأغذية وشركاؤه مشاريع قائمة او تلك التي خطط فيها لبرامج مستقبلية (الشكل ١). تم إجراء ما مجموعه ٣٢ مقابلة - ١٢ في قضاء القرنة ، و ١٢ في قضاء الدير ، و ٨ مقابلات مع سلطات المحافظة. عند اختيار عينات السكان تم الاخذ في الاعتبار الشرائح الاجتماعية مثل العمر (أقل من ٣٥ عامًا أو أكبر) ، المهنة (عنصر في القوات الأمنية ، مزارع ، صياد سمك ، ربة منزل ، موظف مدني ، صاحب عمل ، عامل بأجر يومي ماهر أو غير ماهر، والعاطلين عن العمل ، والطلاب ، والمتقاعدين) والتعليم ونوع الجنس أيضًا. تغطي العينة نطاقًا واسعًا من الأعمار (١٨ سنة وما فوق) ، والمهن ومستويات التعليم الموجودة في هذه المجتمعات. يتراوح التوازن بين الجنسين بين ٧٠-٣٠ ، مع مقابلة ١٧ رجلاً و ٧ نساء. وفيما يتعلق بالسلطات المحلية، تمت معظم المقابلات مع مسؤولين وموظفين من مختلف الدوائر , وكانت مع ٧ رجال وامرأة واحدة.

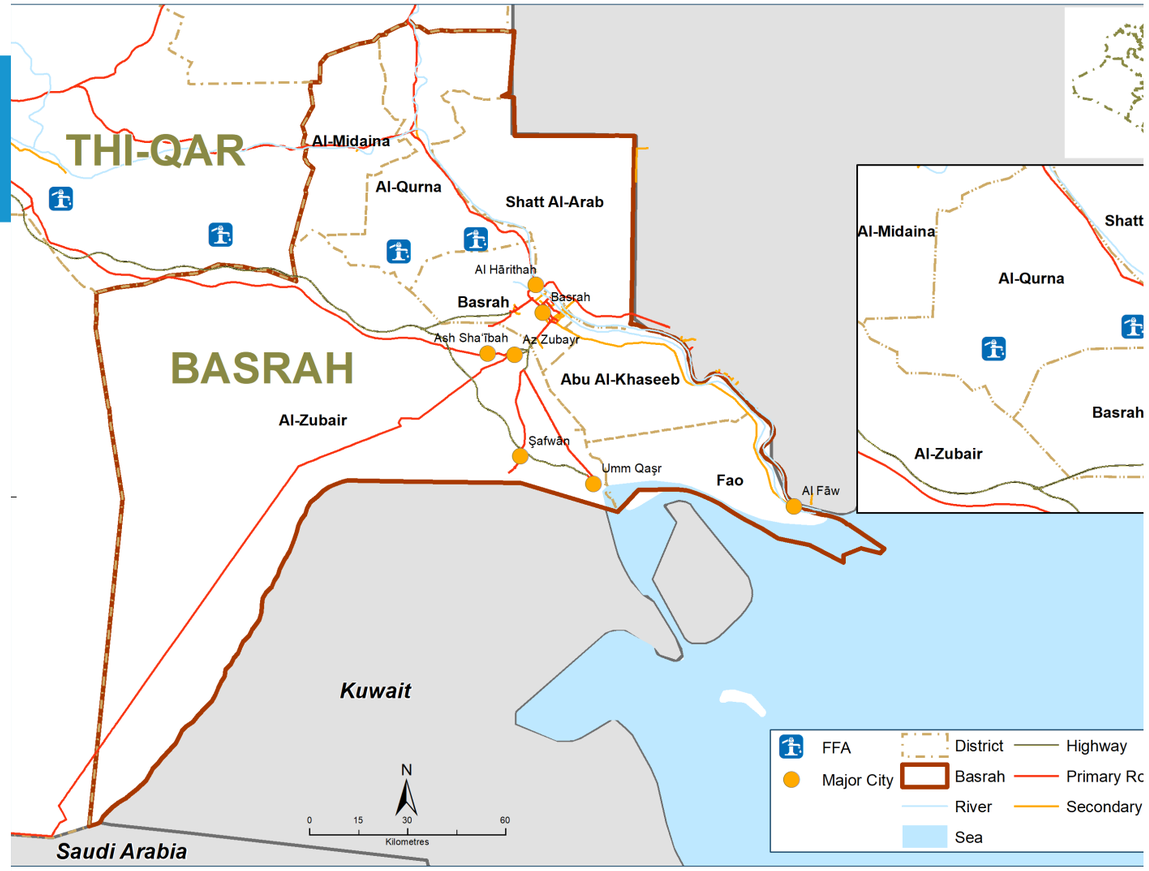

تم جمع البيانات في شتاء ٢٠٢١ بواسطة فريق متمرس من الباحثين الميدانيين المحليين والمدربين من قبل لجنة التحقيق الاجتماعي في البصرة. و تألف الفريق من ثلاثة أعضاء، أحدهم هو المحاور الرئيسي واثنين من مدوني الملاحظات الذين تناوبوا في مهامهم الميدانية لتدوين ملاحظاتهم كتسجيل صوتي للمقابلات، رغم ان ذلك لم يعتبر آمنًا أو مناسبًا. وكان جميع أعضاء الفريق من سكان محافظة البصرة. وكان للفريق تمثيل نسائي كبير و هادف (اثنان إلى واحد) بما في ذلك كمحاور رئيسي في المقابلة لضمان مشاركة المرأة بشكل أكبر في الدراسة.

و اعتبر السكان والسلطات على حد سواء, التحليل حساسًا ، وبالتالي فإن الحصول على تفاصيل محددة لم يكن ممكنا دائما. في مثل هذه الحالات ، تم استكمال بيانات المقابلات بالاستعانة بمصادر خارجية ، عند اقتضاء الامر.

أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن المقابلات تم اجراؤها وفقًا لتوصيات ولوائح الصحة العامة بعد ان تم بالفعل تخفيف قيود كوفيد - ١٩ في البصرة. ومن أجل سلامة الفريق وسلامة المشاركين في الدراسة، تم تزويد الفريق الميداني بمعدات الحماية الشخصية (كمامات ومطهر لليدين) ، وتم اجراء المقابلات في الهواء الطلق حيثما امكن ذلك, أو في أماكن جيدة التهوية (على سبيل المثال ، في الفناء الخارجي للمستجيبين ، وفي المزارع ، و بالقرب من الأنهار والجداول ، والأسواق ، والغرف ذات النوافذ المفتوحة ، وما إلى ذلك).

الوصف العام للقضائي القرنة والدير في الوقت الحاضر

يقدم هذا القسم وصفاً للسكان والوضع الحالي في قضائي القرنة والدير، على التوالي ، استنادا الى الآراء التي تم جمعها من المقابلات التي أجريت في كل منهما. هذه لقطات موجزة وسيتم التوسع فيها بشكل أكبر في الاجزاء اللاحقة من التقرير.

قضاء القرنة

يصف سكان قضاء القرنة (الذي يقطنها ١٧٦,١٠٠ الف نسمة)، التي يشطرها نهر دجلة عند تقاربه مع نهر الفرات ليشكلا شط العرب ، بأنها مجتمع **محافظ نسبيًا غارق في التقاليد العرفية (والدينية) وذات ظروف اجتماعية و اقتصادية متوسطة إلى منخفضة**.

ورغم أن هناك تنوعًا قبليًا كبيرًا في القضاء، إلا أن المناطق عادة ما تكون محاطة عمومًا بالقبيلة مع أفراد من المجموعة نفسها يعيشون معًا في القرى ذاتها وأجزاء من المدينة [١٣]. وبحسب ما تفيد التقارير، فإن هذا التكوين يجعل العديد من السكان يشعرون بالأمان في المناطق المجاورة لهم مباشرة ، **لكن الشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار يعم البيئة المحيطة بالنظر إلى القبائل العديدة في المنطقة والميل إلى الصراع فيما بينهم**. ومع ذلك ، يوجد تمييز في هذا الصدد بين سكان مركز القضاء وأولئك الذين هم في الأطراف.

> **يسود السلام والأمان وسط (مركز) القضاء لأن السلطات الحكومية هي القوة المسيطرة، ولها دور فعال في الحد من الصراع القبلي. بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإن نسبة الأمن والسلام جيدة جدًا**
>
> (هذا ما قاله موظف حكومي، رجل ، ٤٧ سنة ، القرنة)

وفيما يتعلق بالمهن، **فالعمالة الرئيسية وفي المقام الأول هي قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك** ، و التي تشمل إنتاج وبيع المشتقات الحيوانية (على سبيل المثال ، منتجات الألبان) ، وتوفير الإمدادات (مثل الأسمدة)، إضافة الى العمل كمنتسبين في القوات الأمنية.

هناك أيضًا مستوى معين من فرص العمل في القطاع العام والعمالة اليومية الماهرة وغير الماهرة بما في ذلك البناء والنجارة والحدادة. غير أنه أفيد أيضا **ان البطالة متفشية في المنطقة، بما في ذلك بين الشباب** ، بالإضافة إلى المزيد من الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

في الوقت الحالي، توجد هنالك حركة محدودة إلى داخل القضاء ، ولكن ، **هناك هجرة متزايدة إلى خارج القضاء نحو مركز البصرة نظرًا لمحدودية خيارات التعليم والتوظيف وعدم الاستقرار ، والعادات القبلية التقييدية**، والتي تملي على المواطنين مكان سكنهم في القرنة. و هناك حرية للتنقل في عموم القضاء والمحافظة ككل، حتى ولو كانت الطرق داخل القضاء غير معبدة وعرضة للفيضانات - و يُرجح أن السفر من القضاء إلى مركز البصرة سهل نسبيًا.

غير ان هذا المستوى من سهولة الحركة يعتمد على «غياب تفشي المشاكل القبلية» (رجل، نائب ضابط شرطة، ٤٨ ، القرنة) ، حيث قد يتم إغلاق الطرق والمنافذ و قد يصبح السفر غير آمن.

أخيرًا ، أبلغ السكان عمومًا عن **تغييرات مادية كبيرة في المناظر الطبيعية للقضاء** فيما يتعلق بالبناء السكني والديني التقليدي و البناء التجاري على الأراضي الزراعية (وهو امر ليس دائما مسموحا به قانونيًا.

ولهذا الموضوع وجهات نظر مختلطة، مع المخاوف بشأن المشهد المتغير وثقافة المنطقة و مع الاعتراف ايضاً بضرورتها نظرًا للقيود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية الحالية في القضاء.

قضاء الدير

كانت منطقة الدير، الواقعة على طول شط العرب (والتي يقطنها ١٣٢,٨٠٠ الف نسمة) ، حتى وقت قريب جدًا ، ناحية جنوبية تابعة لقضاء القرنة لذا تميل خصائصهما العامة إلى أن تكون متشابهة. **أن مجتمع الدير أيضا هو ذو تكوين[١٤] قبلي وفقير نسبيًا ، مع شعور عام بعدم الأمان وعدم الاستقرار بسبب النزاعات والصراعات القبلية والعشائرية والعنف الناتج عنها**. تميل العمالة أيضًا إلى التمحور حول الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية ومشتقاتها، والانضمام/ الانتساب لقوات الأمن. وتجدر الإشارة إلى أن فرص العمل في الوظائف العامة هي قليلة جدا في قضاء الدير. و أدت هذه الظروف مجتمعة أيضًا إلى تزايد الهجرة من القضاء نحو مركز البصرة. و هنا أيضًا ، تم تجريف المواقع الزراعية والتاريخية لإفساح المجال لمزيد من المباني السكنية والتجارية , و يشمل هذا مستودعات الأسلحة (بحسب ما ورد).

مواضيع شاملة

فيما يلي المواضيع التي ظهرت من بيانات المقابلة وهي إما شائعة نسبيًا لجميع المجالات المستهدفة أو مفهومة عند مقارنة الروايات المختلفة، بما في ذلك على أساس العمر ونوع الجنس. وتستكمل النتائج المستخلصة من المقابلات بتقارير وتحليلات إضافية، حيثما كان ذلك مناسباً.

العنف المتفشي والجريمة والفساد

العنف في المجتمع والمنزل

يبدو أن العنف المسلح المكشوف هو السمة المميزة للحياة اليومية في كل من قضائي القرنة والدير - ومحافظة البصرة بصورة عامة. و يرسم هذه الصورة القاتمة مسح حديث للتصورات الأمنية في محافظة البصرة، حيث أفاد غالبية السكان في جميع أنحاء المحافظة بعدم شعورهم بالأمان من العنف أو الجريمة، و أشار أكثر من نصف سكان القرنة الذين تم أخذ العينات منهم، بأنهم من المرجح أن يكونوا ضحايا للعنف[١٥]. وتفيد التقارير ان انتشار الأسلحة في الشوارع اسهم في تأزم الشعور بالأمن الشخصي[١٦]. وكثيرا ما تظهر على وسائل التواصل الاجتماعي[١٧] مقاطع فيديو لهجمات صاروخية وإطلاق النار بالأسلحة الثقيلة في القرنة وحولها ، و إغلاق الطرق وإصابة السكان بشكل متكرر، مما يؤكد هذه الآراء.

و نسب سكان القرنة والدير الذين تمت مقابلتهم الى ان **الكثير من هذا العنف هو بسبب النزاعات والصراعات القبلية** وما ينتج و ينبثق عنها من مخاوف اجتماعية بما في ذلك: جرائم الشرف ، و زواج القاصرات ، والعنف المنزلي ، والانتحار ، والجريمة بشكل عام (القتل والسرقة). ، والاحتيال ، وتجارة الأسلحة ، والاتجار بالمخدرات وتعاطيها، من بين أمور أخرى.

من المهم ملاحظة المخاوف الثلاثة الأخيرة لأنها تسلط الضوء على الحقيقة ، التي أكدتها أيضًا سلطات المحافظة ، **وهي أن المشاركة القبلية في تجارة المخدرات و تهريبها عبر الموانئ والمعابر الحدودية تعتبر من العوامل الرئيسية المساهمة في النزاعات واندلاع اعمال العنف الحالي في البصرة ؛ حتى القبائل نفسها تميل إلى رجل النزاعات الاجتماعية باعتبارها المصادر الرئيسية للصراع**[١٨].

عند تحديد العناصر الإجرامية والاجتماعية للعنف ، يدرك السكان أن التهديدات يمكن الشعور بها «داخل الأسرة وخارجها». (إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ سنه، القرنة) ، **فهي مرتبطة ببعضها البعض ، وأنها تنبع من عدد من الإخفاقات المؤسساتية و المعايير و الأعراف الاجتماعية** المتطورة التي تؤثر بشكل خاص على الشباب والشابات ، كما سيتم وصفه في الأقسام اللاحقة.

القبائل دون رادع في غياب العدالة وفرص العمل

بالنسبة للعديد من السكان والسلطات على حد سواء ، تعود الدوافع الرئيسية للاضطراب الاجتماعي الذي يعاني منه السكان اليوم، إلى سقوط النظام السابق واحتكاره لسيادة القانون بشكل عام وفيما يتعلق بالقبائل بشكل خاص، فضلاً عن تدفق السلاح الى المجتمع ككل و الذي حدث في المقام الأول بعد عام ٢٠٠٣:

> **ان الصراع القبلي موجود منذ العصور القديمة، لكنه كان خاضعًا للقانون. في الماضي كان للقانون سلطة وكان الأسلحة تقتصر على الجيش العراقي فقط ، لكن بعد سقوط النظام السابق، أصبحت الأسلحة منتشرة على نطاق واسع في المجتمع المدني مما أدى إلى نشوب الصراع القبلي والاقتتال والبقاء للأصلح.**
>
> (رجل ، مسؤول في المحافظة)

> **هذه المخاوف موجودة بسبب ضعف سلطة القانون التي تطبقها الحكومة ، وليس هناك اعتبار لسلطة الدولة ، ولا توجد قوانين رادعة لمحاسبة المجرمين. و ازدادت الجريمة بعد عام ٢٠٠٣ أي بعد سقوط النظام السابق وفقدان الحكومة لسلطتها و هيبتها.**
>
> (رجل ، ٣٠ ، الدير)

> **قبل عام ٢٠٠٣، كان [الاضطراب الاجتماعي] في سياق محدود وضيق ، وكانت الدولة قادرة على السيطرة على مثل هذه المشاكل بسبب وجود سلطة قوية تطبق القانون. ومع ذلك ، بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة بعد عام ٢٠٠٦ ، بدأت هذه المشاكل في الانتشار حتى وصلت إلى مراكز المدن .**
>
> (رجل، مسؤول في المحافظة)

> **ان هذه النزاعات موجودة بسبب الضعف الاقتصادي، وضعف القانون، وسيطرة الأحزاب السياسية على الموارد المالية في البلاد ، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع وانهيار القانون والنظام. . . التي ظهرت بعد وقت قصير من سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.**
>
> (رجل ، موظف حكومي ، ٤٧ ، القرنة)

تساعد هذه النقطة الأخيرة على تجميع اجزاء الاحجية معًا بشكل أكبر، حيث ادى غياب أي نوع من سيادة القانون والسلطة الرسمية والحوكمة الشفافة إلى جانب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية الهادفة قد أدى إلى تأجيج الهيمنة القبلية شبه الكاملة على هذه المناطق و توجهها العام نحو الإجرام ، بما في ذلك السيطرة على المعابر الحدودية[١٩] والاتجار بمختلف أنواع المخدرات والأسلحة. و بينما اشار كل من السكان والسلطات إلى أن قبائل معينة تشارك في مثل هذه الأنشطة بشكل بارز أكثر من غيرها ،، الا انهم أضافوا أيضًا أن الجهات الفاعلة السياسية والأمنية تساهم في ذلك أيضا. علاوة على ذلك ، يلاحظ السكان استمرار التحريض على النزاعات لتحقيق مكاسب مالية من جانب القبائل. قد يرتبط هذا البعد الاقتصادي بالجريمة العلنية كما تم رجله في أعلاه فيما يتعلق بالسيطرة على المنافذ الحدودية والتهريب، او الفساد، في شكل مطالب قبلية للحصول على مدفوعات أو العمل في مشاريع خاصة و / أو عامة في المحافظة أو بدء نزاع مع قبيلة أخرى من أجل تلقي تعويضات أو الحصول على الديّة (الفصل) كجزء من حل النزاع. غالبًا ما تبدأ القبائل في اتخاذ إجراءات بشأن النزاعات (الدكة العشائرية) من خلال قيام أفرادها بالسير نحو منزل المتهم ، ومهاجمة ممتلكاته بالأسلحة النارية أو القنابل اليدوية ، وإصدار طلب لحل النزاع أو الاستعداد للقتال[٢٠].

و في محاولة للحد من مثل هذا العنف ، اعتبر مجلس القضاء الأعلى العراقي في عام ٢٠١٨ ، مستشهدا بالمادة ٢ من قانون مكافحة الإرهاب في البلاد ، أن هذه الممارسة اقرب الى عمل إرهابي وأنه سيتم محاسبة مرتكبيه[٢١] وفقا لذلك. لكن, رغم ذلك ، تشير المصادر إلى أن الجهات الأمنية تميل إلى عدم التدخل في مثل هذه الأعمال خوفًا من الانتقام. **وقد ساهم ذلك في الشعور العام بانعدام الأمن لأنه لا توجد إمكانية الاستعانة بالدولة لدرء العنف الفردي أو الطائفي عند ظهور الصراعات، مما يؤكد لجميع المعنيين أن الدولة لديها سلطة محدودة على القبائل.**

> **تدور المخاوف حول العصابات القبلية وليس من السهل التعامل معها. في الغالب الحكومة تستسلم للقبائل .**
>
> (إمرأه ، مسئولة في المحافظة)

> **لا يوجد رد فعل من السلطات. حتى إنهم لا يرجلون ذلك. لأنهم يخشون القبائل كما نعلم جميعًا. إن سلطة القبائل في المنطقة أو القضاء بشكل عام أعلى من سلطة الدولة وكان ذلك أكثر وضوحًا في النزاعات الأخيرة.**
>
> (رجل ، بأجر يومي ، ٣٢ ، القرنة)

> **نظرا لحقيقة السلطة القبلية وضعف الدولة ، ليس هناك أمان في التواجد داخل قوات الشرطة.**
>
> (رجل ، نائب ضابط ، ٤٨ ، القرنة)

في الواقع ، **أفاد العديد من السكان أنهم شعروا بأنهم بمفردهم**، "كل قبيلة مسؤولة عن حماية نفسها" (إمراه ، ربة منزل ، ٢٥ ، الدير). و توجد هذه المشاعر في أعقاب إطلاق "عملية الوعد الصادق" ، التي بدأتها قوات الأمن العراقية المشتركة في أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠ ، بما في ذلك قيادة عمليات البصرة والوحدات المرتبطة بها[٢٢] ، لضبط الأسلحة غير المشروعة ، واعتقال المشتبه بهم الرئيسيين في الاتجار بالمخدرات وعصابات الاختطاف. وحل النزاعات العشائرية ، من بين أمور أخرى.[٢٤] و حتى الآن ، تدعي السلطات أنها قامت بحل ٤٢ نزاعًا عشائريًا ، واعتقلت ١٦ ألفًا من المشتبه بهم المطلوبين لأنشطة إجرامية ونزاعات مختلفة، وضبطت عددًا من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة [٢٥]. ومع ذلك، يبدو أن هذا لم يكن له تأثير يرجل على آراء المجتمعات المحلية تجاه الدولة، كما هو موضح في أدناه. إن مثل هذا النهج العقابي (الجزائي) الذي تم اصداره من قبل الحكومة دون أي إصلاحات هيكلية و خدمات عامة مصاحبة له قد ساهم بشكل عام في عدم ثقة المواطنين بالمؤسسات بشكل أكبر.

التشرذم السياسي والمنافسة

و في حين أن بعض القبائل والعشائر تتمتع بعلاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المحافظة منذ عام ٢٠٠٣ ، فإن الوضع الحالي ليس مجرد قضية قبلية. **وهو يأتي من التنافس السياسي المستمر والراسخ على الموارد والثروة في محافظة البصرة ، مما يجعل الحكم الرشيد صعبًا إن لم يكن مستحيلًا**. داخل المحافظة ، لا يوجد حزب واحد أو جهة سياسية فاعلة بارزة[٢٦] ، وعلى هذا النحو ، فهم يعملون في على ارض سياسية مسطحة نسبيًا ، ويتنافسون على السيطرة على الأصول والموارد الاستراتيجية للبصرة[٢٧].

و في ظل الخطاب الشعبي والمطالبة بالتنمية ، تسيطر الأحزاب السياسية والموظفون التابعون لها على حقول النفط والمعابر الحدودية والموانئ وحقول الغاز والاقسام والعقود الحكومية بغرض توجيه الموارد العامة للمساعدة في تعزيز شبكات المحسوبية المحلية والوطنية[٢٨].

في المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في البصرة في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ ، **سيطرت الأحزاب السياسية على مؤسسات الدولة والعديد من الشركات التجارية ووضعت مصادر ثروة المحافظة في أيديهم**[٢٩]. مع تقدم الازدهار الاقتصادي الذي يحركه النفط ، ازدادت أيضًا مطالب الجمهور للمشاركة في الثروة. أدى ذلك إلى احتجاجات عديدة في ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٥ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، **حيث قامت المطالب المتعلقة بالخدمات والوظائف في البداية بفسح المجال للدعوات بإنهاء الهيمنة الحزبية على التوظيف و المطالبة بإصلاحات هيكلية أوسع للحكم** [٣٠].

هذه الاحتجاجات الأخيرة ، رغم قمعها بعنف ، فقد أجبرت الحكومة الفيدرالية على نقل صلاحيات الميزانية إلى المحافظة ، وتحديداً الى المحافظ ، لتحسين استجابة الدولة.

هذه الزيادة في السلطة المحلية على الشؤون المالية والإدارية والاجتماعية لم تؤد إلا إلى زيادة المنافسة بين الأحزاب للسيطرة في نهاية المطاف على محافظة البصرة. وفي خضم هذا التنافس على السلطة فان زيادة الكفاءة والشفافية في تنفيذ الأعمال العامة غير ممكنة حيث **لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للفساد والانحراف وسوء الإدارة بشكل عام**. و على وجه التحديد ، لا توجد سلطة واحدة لها ولاية قضائية على سلسلة التنفيذ بأكملها ، وهذا يتيح لمختلف الجهات الفاعلة من وقف او اعاقة المشاريع مقابل المطالبة بأموال أو تنازلات سياسية[٣١]. ونتيجة لذلك ، فشلت المشاريع مرارًا وتكرارًا ، مما زاد من غضب المواطنين وازدياد الدعوات للتغيير[٣٢].

انعدام الثقة في المؤسسات

لم تخفى أي من هذه المناورات السياسية على سكان القرنة والدير.

و هناك إجماع عام بين السكان على أن وجود الدولة ضعيف جدًا في مجتمعاتهم فيما يتعلق بتوفير أي نوع من الرد أو الاستجابة الملموسة ، "ليس لدينا علاقة بمؤسسات الدولة ، سواء كانت مدنية أو عسكرية" ، (إمرأه ، بائعة اسماك ، ٤٢ ، الدير).

يتفق جميع المحاورين على أن هذا الوضع إشكالي للغاية وأن دور الحكومة هو توفير سيادة القانون ووضع السياسات والتدخلات التي توفر بيئة لتكافؤ الفرص ؛ ومع ذلك ، هناك ثقة ضئيلة في أن الدولة الحالية (سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي) ستتمكن من فعل أي شيء للمساعدة - وبدلاً من ذلك فهي غالبًا ما تسبب الأذى ، من قمع الاحتجاجات بالعنف إلى تنفيذ المداهمات والاعتقالات الجماعية إلى تقديم الوعود بالمساعدة والدعم الذي لم يتحقق.

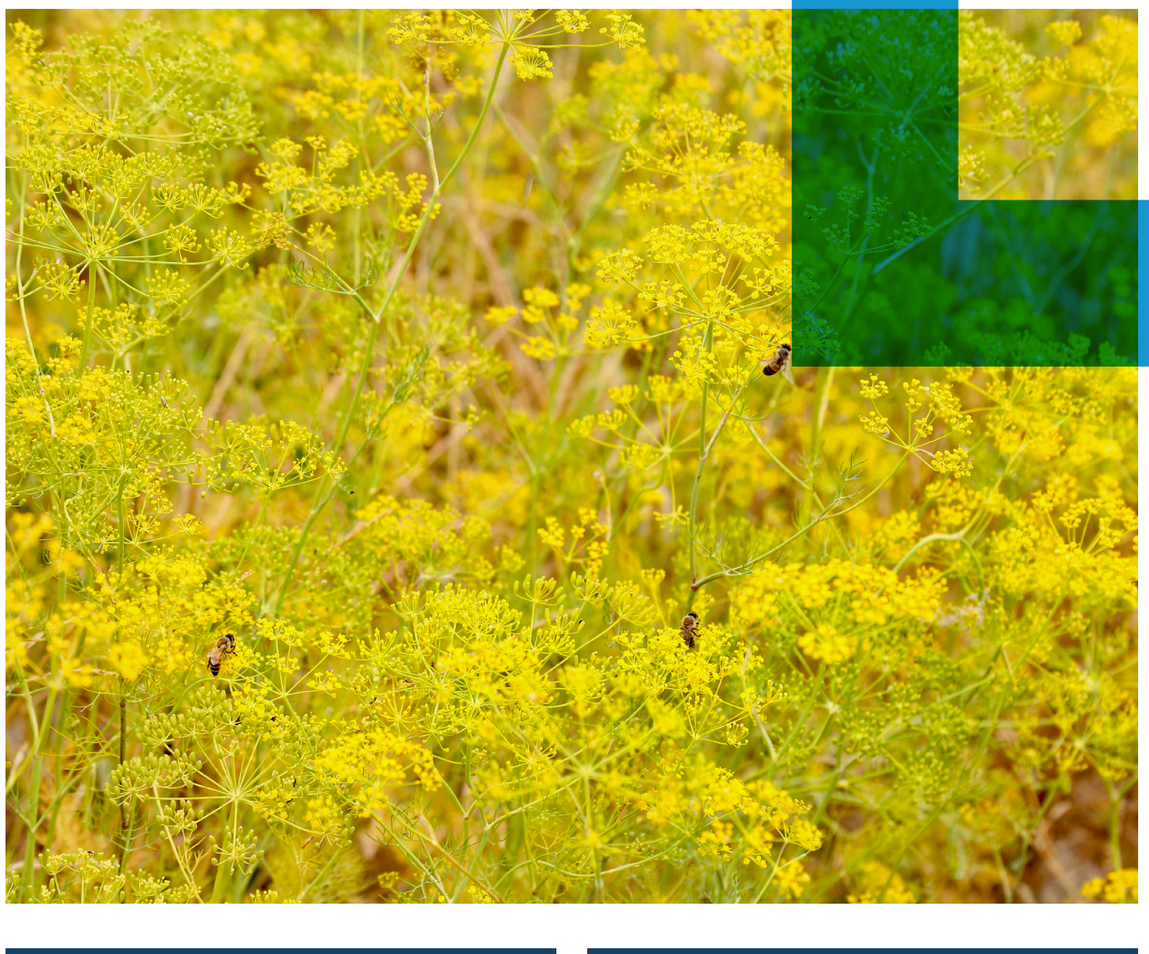

السلطات لا تهتم بالشباب أو بالمواطنين بشكل عام ولا تهتم بالإمكانيات الضائعة. عندما يتمرد الشباب يقومون بأعمال شغب من أجل المطالبة بحقوقهم الخاصة، فإنهم يقتلون.

(إمرأه ، بائعة منتجات ألبان ، ٥٥ ، الدير)

نحن لا نثق في الحكومة ، فهم يحاولون في أغلب الأحيان وضع شعبنا في السجن لأسباب تافهة أو يقتلون شعبنا عندما يشاركون في المظاهرات.

(إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

[الحكومة] تقدم حلولاً مؤقتة وغير كافية ، هدفها اطفاء غضب الجمهور و إبقاء المواطن صامتاً ، لكن الغضب يتصاعد.

(إمرأه ، بائعة منتجات ألبان ، ٥٥ ، الدير)

ينبع هذا الغضب وانعدام الثقة من التصور بأن الدولة في عملها "تدور حول الأحزاب والميليشيات السياسية" (رجل ، موظف حكومي ، ٢١ ، القرنة).

الرأي السائد هو الفساد والتأثير غير المبرر للأحزاب و الجهات الفاعلة المسلحة ورجال الدين وشيوخ القبائل على الإدارة المدنية و أدائها.

هناك تأثير قوي على الوضع الأمني من قبل الأحزاب ورجال الدين والشيوخ في هذه المناطق.

(رجل ، نائب ضابط ، ٤٨ ، القرنة)

في بعض الأحيان يتم استغلال تأثير نفوذ العشائر أو شيوخ القبائل من خلال أمور تخدم مصالحهم الفردية ، مثل التدخل وتوفير الوظائف وفرص العمل لمعارفهم أو تحسين شارع بالقرب من منازلهم وإهمال بقية المنطقة.

. (رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٩ القرنة)

تنتمي كل دائرة حكومية إلى جهة معينة وتقدم خدماتها فقط للأشخاص الذين ينتمون إليها. فمثلا دائرة الكهرباء تابعة للتيار الصدري فتقدم خدماتها (صيانة وإنشاء شبكات جديدة) فقط لمناطق التيار الصدري وهذا ينطبق على جميع الدوائر الاخرى وهو الشيء نفسه بالنسبة للسلطة القضائية.

(رجل ، عاطل عن العمل ، ٤٥ ، الدير)

ومما يزيد الأمر تعقيدًا, والامر الذي يتحدث عنه الناس هو تهديد التأثير الأجنبي على هذه الجهات الفاعلة لتنفيذ خطط خارجية "داخل العراق من قبل العراقيين" (رجل ، عضو في وحدات الحشد الشعبي ، ١٩ ، الدير). بالنسبة للكثيرين ، ان الفساد المستمر خلق قادة "بدون انتماء وطني و أحساس بالوطنية" (رجل ، صياد ، ٦٢ ، القرنة).

يتردد صدى هذا الشعور في نظرة الناس إلى العام المقبل ،مع الأخذ في نظر الاعتبار أنه من المقرر إجراء الانتخابات في وقت لاحق في عام ٢٠٢١. وبشكل عام ، **يشعر السكان بعدم التفاؤل بشأن كل الاحتمالات** ، ما لم يكن من الممكن انتخاب الشخص المناسب ، الشخص الذي يهتم بالبلد ويساعد أبناؤه. و هناك قلق أيضًا من عملية الحملة الانتخابية ، في حال المضي قدمًا في الانتخابات كما هو مخطط لها ، التي قد تؤدي إلى مزيد من الانقسامات والعنف والوعود الكاذبة.

صورة مختلطة حول حل النزاعات

نظراً للشبكات والتكوينات القبلية والعشائرية الواسعة في القرنة والدير ، والغياب النسبي لسيادة القانون ، ربما ليس من المستغرب أن يشير نصف السكان الذين تمت مقابلتهم تقريبًا إلى أن **النزاعات والصراعات يتم حلها من خلال الآليات العرفية وأن هذا هو النظام المفضل** ، مع سلمية العملية التي تعتمد على القضية المطروحة. وفي الوقت ذاته ، أشار النصف الآخر من السكان إلى أنه سيكون من الأفضل استخدام او ايجاد آليات اكثر رسمية لحل النزاعات والصراعات لكي يستفيد منها الناس، خصوصا إذا كانت فعالة نسبيا مثل الآليات العرفية. والأهم من ذلك ، هو ان الكثيرين يشعرون **أن مسؤولية الدولة في نهاية المطاف هي ضمان حل هذه الأمور سلمياً**.

تمتد هذه الآراء إلى عمر و نوع الجنس للسكان. و هنا أيضاً ، يبدو أن هناك تحولًا في المواقف والمعايير بشأن ما يمكن أن يحسن الاستقرار والرفاهية في ضوء السياقات المتغيرة لقضائي القرنة والدير. قد لا يكون هذا تخلياً عن نظام على حساب نظام آخر في حد ذاته ، بل فرصة لربط النظامين على نحو أفضل لمنع المزيد من جولات العنف, اذا ما أجريت بطريقة يشعر بها الناس أن احتياجاتهم الأساسية يتم تلبيتها.

الديناميكية الاجتماعية

النسيج الاجتماعي المتهالك

أثرت الديناميات المذكورة في أعلاه بدورها على الاساليب التي يرتبط بها الأشخاص داخل هذه المجتمعات ببعضهم البعض ، سواء داخل المنزل او خارجه او مع محيطهم المباشر. **يبدو أن هناك إحساسًا متزايدًا بأن الثقة العامة بين السكان أخذة في التآكل** ، "لم يكن الأمر مثل الأيام التي سبقت سقوط النظام. بدأت العلاقات الاجتماعية في التفكك.

لا توجد ثقة كافية بين سكان المنطقة "(رجل ، صياد ، ٦٢ ، الدير). في المجالات العامة ، أدى خطر العنف أو الوقوع في شباك الصراع ، خاصة وأن الشباب العاطل عن العمل ليس لديه الكثير ليشغل وقته ، أدى الى تغيير طريقة تفاعل الناس عبر المجموعات ، وذلك بتضييق الحلقات والشبكات الاجتماعية و حيث يرغب الناس في السفر داخل القضاء.

> **سكان المنطقة متعاونون وقريبون من بعضهم البعض وخاصة الشباب و من الأعمار المتقاربة, ولكن مع مناطق أخرى لا توجد علاقات أو تداخل بين العوائل. انا أثق في الأشخاص الذين أعرفهم إلى حد كبير ، لكنني لا أثق في الغرباء. يكمن الخوف من الغرباء خاصة عندما يختلف الشباب حول أبسط الأشياء. ربما في حال حدوث خلاف ، تقوم قبيلة احدهم بقتل الشخص الآخر. معظم هذه المعارك تحدث بسبب البطالة بين الشباب والتجمعات التي تمتد لفترات طويلة من اليوم. لذلك ، يضطر بعض الأشخاص الى تقليص دائرتهم الاجتماعية وعدم الثقة في الأصدقاء لمحاولة الحماية الشخصية.**
>
> (رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٩ القرنة)

> **أعيش في حالة من الترقب والحذر بسبب الكثيرين الذين يلاحقونني لشخصي وبسبب قبيلتي.**
>
> (رجل ، نائب ضابط شرطة ، ٤٨ ، القرنة)

> **لم يغير الناس طريقة تصرفهم مع بعضهم البعض ، لكنهم حاولوا بأقصى ما يمكن الابتعاد عن المناطق التي تقيم فيها تلك القبائل التي تبدأ النزاعات. حتى الشباب في المنطقة توقفوا عن الارتباط بغرباء أو مع شباب آخرين من هذه القبائل التي تشعل فتيل الصراعات.**
>
> (إمرأه ، بائعة منتجات ألبان ، ٥٥ ، الدير)

يأتي المزيد من التمزق الاجتماعي نتيجة "القلق والتوتر" (رجل ، أجير يومي ، ٣٢ ، القرنة) المرتبط بتزايد الفقر وزيادة الهجرة من هذه الاقضية إلى المراكز الحضرية. و على وجه الخصوص ، هناك قلق إزاء "انعدام الهوية" في المناطق الريفية (رجل ، مدرس ابتدائي ، ٣٩ ، الدير) نظرًا لحركة السكان الحالية الى خارج القضاء بسبب نقص فرص العمل والخدمات الأساسية و ارتفاع معدل الجريمة و انتشار تداول الأسلحة.

وهذا الامر يدعوا الى الخوف على التقاليد الزراعية التي "ستختفي ذات يوم" (رجل ، موظف حكومي وبائع منتجات ألبان ، ٣٨ ، الدير).

وتفيد التقارير إن **هذه التغييرات والضغوط المتسارعة لها تأثير عميق على الحياة المنزلية والتركيب الأسري التقليدي** ايضاً, بسبب عزوف الشباب عن الزواج ، وتفكك الزيجات القائمة ، والبحث عن علاقات خارج الروابط العائلية ، وزيادة العنف. وأفادت التقارير بأن من بين أكثر المتضررين هم الشباب والمقاتلين العائدين من صراع داعش الذين تركوا الحشد الشعبي أو تم تسريحهم.

> **أصبح الشباب أكثر عدوانية بسبب ضغوط الحياة المرهقة التي تخلق الخلافات وحتى النزاعات في المنزل. هذا يزيد من قضايا العنف الأسري, و يرفض العديد من الشباب فكرة الزواج.**
>
> . (إمرأه ، بائعة منتجات ألبان ، ٥٥ ، الدير)

> **ومن أهم المشاكل التي انتشرت ظاهرة الطلاق أو هجر الزوج لزوجته وتركها دون السؤال عن احتياجاتها , بالإضافة إلى تفكك الأسرة.**
>
> (رجل ، عضو في الحشد الشعبي ، ١٩ ، الدير)

ربما يكون من الآثار السلبية، أن الشباب عانوا من العنف والصراع. لذا فهم اليوم يعاملون أسرهم معاملة سيئة، مثل ضرب أطفالهم وإيذاء نسائهم.

(رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٩ القرنة)

يعد انخراط الشباب ، لا سيما المراهقين في صفوف وحدات الحشد الشعبي ، سببًا كبيرًا لتزايد العنف بين الشباب وانهيار مفهوم الزواج وتفكك الأسرة.

(رجل ، موظف حكومي وبائع منتجات ألبان ، ٣٨ ، الدير)

تبنّى بعض الشباب مبدأ الهجرة إلى مركز المحافظة أو المدينة والزواج خارج الأسرة ، مخالفا بذلك العادات والتقاليد ، بحثا عن عمل حكومي أو العمل في القطاع الخاص.

(رجل ، مسؤول محافظة)

في الوقت نفسه ، يبدو أن هذه الانهيارات تؤدي أيضًا إلى استمرار زواج القاصرات وجرائم الشرف والممارسة القبلية المتمثلة على حل النزاعات من خلال تسليم النساء والفتيات كما لاحظ السكان. ان الشابات اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التحليل أبلغن بأنفسهن عن هذه التجارب.

يتزوج الكثير من القاصرات، تزوجت وأنا في الثالثة عشرة من عمري.

(إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

تزوجت في سن مبكرة بسبب الخلافات القبلية التي جعلت عائلتي تخضع لقرار القبيلة وحينها تم تقديمي كهدية. للقبيلة الأخرى.

(إمرأه ، ربة منزل ، ٣٥ ، الدير)

وفي مواجهة كل هذه الامور، يبتعد الشباب، رجالا ونساء، في هذه المجتمعات الريفية بحثا عن حياة وحريات وفرص اقتصادية أفضل. والحقيقة أنه من الصعب للغاية والخطير إن لم يكن من المستحيل على ما يبدو القيام بذلك بمفردهم أو بشكل جماعي حيث ان لهذا اثار سلبيه.

أزمة الشباب

يتردد صدى كبير للمقابلات مع السكان والسلطات وهو **القلق على الشباب ومشاعرهم من الغضب واليأس**. يبدو أن الشبان والشابات يريدون التحرر من القيود التي يتعرضون لها، والشعور بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم والقدرة على عيش حياة الفرص. فهم يشعرون بالضيق عندما لا يستطيعون فعل ذلك بسبب الخيارات المحدودة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث يقيمون. أغلب النساء اللواتي تمت مقابلتهن بشكل مباشر أعطين اسنادا إلى ذلك من حياتهن الخاصة بينما تحدث الرجال بشكل أكثر تجريدًا (نظرياً) أو عن الآخرين.

نحن الفتيات مثل الدمى، الرجال والنساء الأكبر سناً يتحكمون بنا ويسيطرون علينا. إنهم يتحكمون في زواجنا وأطفالنا وتعليمنا. لقد سئمت الطريقة التي أعيش, بعد وفاة زوجي ، وقعت في حب شاب من قبيلة أخرى ولم تسمح لي أسرتي بالزواج منه , بسبب انه من قبيله أخرى, و وعدوا بقتلي أو قتله إذا تقدم مرة اخرى ليطلبني للزواج. أحتاج إلى شخص يحميني ويدعمني لإكمال دراستي كما أتمنى أن أصبح امرأة متعلمة. أنا لا أحب حياتي في هذه القرية.

(إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

[العنف والخوف يأتيان من] البطالة والعواقب السلبية لذلك بين الشباب ، وخاصة الشباب العائدين من وحدات الحشد الشعبي ومقدار التوتر والاجهاد العاطفي الذي يحملونه بعد العودة من الحرب مع داعش. الأطفال هم الضحايا الرئيسيون في هذه الحالات. يخلق المجتمع من الأطفال أداة قوية أو قنبلة زمنية من المحتمل أن تنفجر في أي لحظة. أصبح أطفالنا مضطربين نفسياً، وقادرين على القتل، والسرقة و الكذب والخداع, وكل هذا بسبب أطراف من المجتمع التي تغذي عقولهم. من المحتمل أن يؤدي تحسين التعليم وفتح الأراضي أو المساحات امامهم إلى الحد من التوتر والعنف النفسي.

(رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٩ القرنة)

علاوة على ذلك ، تظهر **مستويات كبيرة من الضرر النفسي والاجتماعي** التي تحدث في الظل فيما تستمر هذه الديناميات دون انقطاع - الكثير منها من المحرمات ولكن بدأ الحديث عنها ببطء ، بما في ذلك ارتفاع معدل حالات الانتحار وتعاطي المخدرات.

> **ترك العديد من [المقاتلين ضد صراع داعش] قوات الأمن. وعملية اندماجهم ليس بالأمر السهل حيث أن معدل انتحارهم مرتفع، كما هو الحال مع مستوى العنف والطلاق لديهم بسبب صعوبة التعامل مع أسرهم بعد عودتهم من الحرب. إنهم بحاجة ماسة للدعم النفسي وإعادة التأهيل.**
>
> (رجل ، مسؤول في المحافظة)

> **لقد حاولت الانتحار عدة مرات. من سيساعدنا؟**
>
> (إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

> **بسبب أداء ابني الضعيف في المدرسة المرحلة المتوسطة وأفعاله السيئة داخل المنزل، اكتشفت أنه يتعاطى المخدرات, واكتشفت أن مجموعة من الأصدقاء في مدرسته يروجون للمخدرات ويشجعون الشباب على المشاركة في ذلك, مما اضطرني على إخراجه من المدرسة وإرساله مؤقتًا إلى منطقة أخرى مع أقاربي لإبقائه بعيدًا عن الأصدقاء السيئين حتى يتم علاجه. علاوة على ذلك، فإن النساء، لا سيما المراهقات اللاتي ليس لهن رأي في اختيار حياتهن، إما انهن يتزوجن في سن مبكرة أو يجبرن على ترك المدرسة، مما دفع العديد منهن إلى الانتحار أو الفرار من منازلهن.**
>
> (رجل ، مسؤول في المحافظة)

قد لا تكون هذه النتائج فيما يتعلق بالشباب مجرد نتاج ثانوي عن سوء الإدارة, بل قد تحدث إلى حد ما بسبب التخطيط. كما تمت ملاحظة، ان الاحتجاجات الأخيرة في البصرة اصبحت سياسية بشكل متزايد وأكثر علانية ، وتركز على الإصلاح وتغيير الوضع الراهن. **كان رد فعل النخبة الحاكمة لإلغاء هذه المطالب هو استهداف الأفراد الأكثر تعليما ، والطبقة المتوسطة، والعاملون ، و الإناث في كثير من الاحيان. أولئك الذين لديهم القدرة والمكانة لقيادة وتوجيه حركة سياسية والذين هم أقل ارتباطًا بالشبكات القبلية التي يمكنها حمايتهم**[٣٣]. من ناحية أخرى ، يتم النظر إلى الشباب في المجتمعات الريفية على أنهم يائسون اقتصاديًا ومن السهل شراءهم بوعود كتوفير فرص عمل أو الأموال والتلاعب بهم لارتكاب أعمال عنف ، مما يجعلهم أقل تهديدًا للنظام السياسي[٣٤].

علاوة على ذلك ، فإن هؤلاء الشباب أكثر ارتباطًا بالشبكات القبلية ومختلف وحدات الحشد الشعبي أو الجماعات المسلحة ، مما يزيد من صعوبة استهدافهم علنًا و الإفلات من العقاب. على هذا النحو ، **يبدو أنه من المناسب للنظام السياسي القائم ادامة أشكال تنظيمية أكثر من الضغط ضد شباب الريف، لمنعهم من التواصل مع حركات التغيير السياسي الأوسع و اشراك مجموعاتهم (قبائلهم) معهم**. و قد جاء ذلك صراحة:

> **ان للتوتر في المناطق الريفية مصدران: إما الضغوط الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المجتمع الريفي. أو الأفراد والجماعات التي تتعمد خلق التوترات داخل الريف للسيطرة على المنطقة. و في كلتا الحالتين، الهدف واحد: إغراق الشباب في هذه المناطق بالمشاكل والضغوط وإبعادهم عن المشهد. . . وهناك خوف من انتفاض الشباب في المناطق الريفية ضد الحكومة واندلاع المظاهرات الكبرى. و إذا انضمت القبائل المسلحة إلى هذه المظاهرات ، فان العواقب ستكون وخيمة.**
>
> (إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

المناخ والاقتصاد والرفاهية

التخلي عن الحياة الزراعية و إخلاء الريف من السكان

من خلال المقابلات التي تم اجراؤها مع كل من السكان والسلطات، كان هنالك اتفاق على **أن الجفاف ، والتصحر ، وانخفاض منسوب المياه ، و ملوحة المياه والتربة مع زيادة التلوث قد تضافرت لتؤثر سلبًا على قطاعات الزراعة و الثروة الحيوانية و صيد الأسماك, تلك القطاعات التي يعتمد عليها غالبية السكان في دخلهم وسبل كسب عيشهم. وقد تفاقمت هذه الآثار البيئية بسبب عدم المساواة في الحصول على كل من الموارد الطبيعية والمعدات المناسبة** لاستخدامها كونها مرتبطة بالانتماءات القبلية والسياسية، مما يساهم في الصراعات والفتن.

> **لا توجد مساواة في تقسيم الموارد المائية. . . وذلك بسبب قوة بعض القبائل التي تمتلك الأراضي القريبة من الأنهار . حيث تمتلك بعض القبائل أكثر من ٢٥٠٠ متر من الأراضي القريبة من الأنهار مما يجعلها تسيطر على الحصة الأكبر من الموارد. ولأنهم يمتلكون عددًا من الأفراد والسلاح أكثر من غيرهم ، فانهم يفرضون سيطرتهم في تلك المناطق على القبائل الاضعف.**
>
> (إمرأه ، مزارعة ، ٢٠ ، القرنة)

> **لا توجد إمكانية متساوية للوصول على الموارد الطبيعية هنا. أولئك الذين يمتلكون نفوذ وسلطة مع الأحزاب السياسية أو الحكومة يهيمنون على منافذ الوصول الى تلك الموارد. وهذا يولد الصراعات والتوترات في المجتمع.**
>
> (رجل ، ٥٤ ، الدير).

> **هناك الكثير من رجال الدين أو شيوخ القبائل الذين يمارسون نفوذهم بما يتناسب مع مصالحهم الشخصية من حيث الحصول على المضخات والأسمدة والاستثمار في الأراضي الزراعية.**
>
> (رجل ، نجار ، ٢٥ ، القرنة)

نتيجة لهذه العوامل مجتمعةً، تكيف السكان وخاصة الشباب بشكل أساسي من خلال التخلي عن سبل كسب العيش هذه في غياب أي تدخلات بيئية أو اقتصادية من الدولة. تشير السلطات إلى أن الكثيرين يحولون استخدامات أراضيهم أو يبيعون الأصول (الممتلكات) من اجل أنشطة أخرى مدرة للدخل.

> **اضطر المزارعون إلى ترك المهنة الزراعية وبيع أراضيهم الزراعية بسبب عدم اهتمام الدولة بالزراعة ونقص الدعم من المؤسسات الزراعية الحكومية. كما قامت العديد من العوائل بتحويل أراضيها الزراعية إلى أراض سكنية وتشييد المنازل السكنية التي يتم تأجيرها والاستفادة من مبلغ الايجار الشهري.**
>
> (رجل ، مسؤول في المحافظة)

> **[تكيف الناس عن طريق] تحويل الأراضي الزراعية إلى منازل أو مرائب للسيارات أو بناء مجمعات طبية أو كافيتريات. ويقوم آخرون ببيع الماشية وشراء سيارات الأجرة للاستفادة منها في كسب الدخل.**
>
> (رجل ، مسؤول في المحافظة)

ويشير السكان أنفسهم إلى أن الحل بالنسبة للكثيرين هو الهجرة من القرنه والدير كليًا والتوجه إلى المدن، هناك عدد كبير من السكان الذين اضطروا للهجرة إلى مناطق أخرى وإلى المدينة بسبب العمل وكسب العيش. لم يقوموا بتبني أي ممارسات جديدة لكنهم فضلوا اللجوء إلى المدينة والانخراط في أعمال أخرى "(رجل ، عامل اسمده ومبيدات زراعية ، ٣٨ ، القرنة). علاوة على ذلك ، و لا سيما منذ بداية صراع داعش في عام ٢٠١٤ ، تحول المزيد والمزيد من الشباب إلى العمل في القطاع الأمني.

> **ترك العديد من الشباب المدارس وانضم الكثير منهم إلى وحدات الحشد الشعبي.**
>
> . (إمرأه ، بائعة منتجات ألبان ، ٥٥ ، الدير)

> **انضمّ معظم الرجال الى وحدة الحشد الشعبي ويعمل القليل منهم كمعلمين في المدارس.**
>
> (إمرأه ، مزارعة ، ٣٠ ، القرنة)

> **لا يشارك في الزراعة سوى كبار السن. أما بالنسبة الى الشباب فيعملون في الحرف المهنية أو في صفوف الحشد الشعبي أو قوات الأمن.**
>
> (رجل ، صياد ، ٦٢ ، الدير)

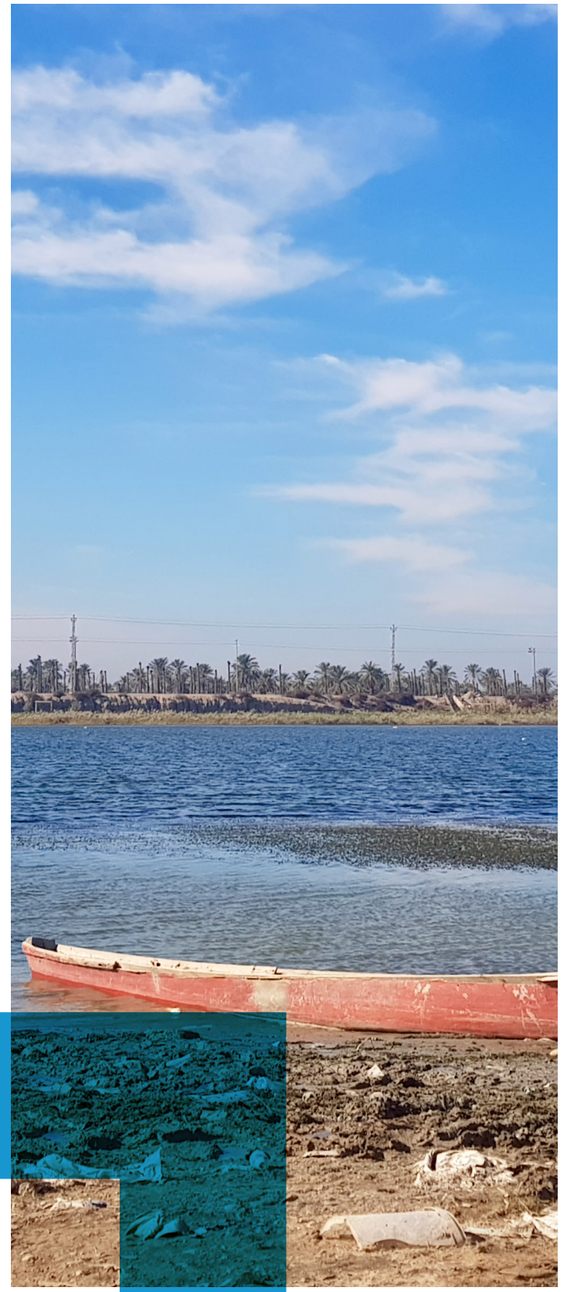

وتميل مثل هذه الوظائف إلى دفع أجور أفضل بكثير من الوظائف الزراعية وغالبًا ما تتطلب أيضًا من المجندين أن يكونوا بعيدين عن منازلهم ومتمركزين في جميع أنحاء العراق - مما يخلق آلية أخرى لإخلاء المناطق الريفية من السكان.

بالنسبة لأولئك الذين بقوا، ولا سيما الشباب بمن فيهم أولئك الذين عادوا من القتال ولم يعودوا جزءا من وحدات الحشد الشعبي وبالتالي تم إنهاء رواتبهم، **فلا يوجد سوى القليل من فرص العمل القابلة للتطبيق مع رواتب ثابتة سواء في القطاع الخاص أو العام**. في الواقع، البحث عن عمل في القطاع العام هو أيضًا عملية غير متكافئة حيث يستفيد أبناء الاشخاص الذين لهم صلات داخل الحكومة اكثر من الاخرين" (إمرأه ، بائع منتج يومي ، ٥٥ ، الدير). **وقد أدى ذلك إلى تحول متزايد نحو الجريمة ومصادر كسب الدخل غير المشروعة ، بما في ذلك تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات** ، "كسب العيش عن طريق التجارة في السلع المهربة هو مشكلة اخرى وتؤدي إلى انتشار الجريمة والعنف بين أفراد المجتمع نفسه ، "(رجل ، عضو في وحدة الحشد الشعبي ، ١٩ ، الدير).

القلق الاقتصادي والإهمال المتفشي

وبينما تثير هذه التغييرات المخاوف ، لا سيما أن "الوضع سيبقى على ما هو عليه إذا التزمت السلطات الصمت" (رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٩ ، القرنة) ، **يتزايد قلق المواطنين أيضًا إزاء احتمالية حدوث المزيد من عدم الاستقرار والصدمات الاقتصادية** المرتبطة بالجغرافيا السياسية التي قد تزيد من تفاقم الفقر المتزايد الذي يواجهونه.

> **وهناك تخوف من اندلاع حرب بين إيران والولايات المتحدة على الأراضي العراقية وسيتأثر فيها اقتصاد البلاد و الأمن وسبل كسب العيش.**
>
> (رجل ، معلم في مدرسة ابتدائية ، ٣٩ ، الدير)

> **الخوف من اندلاع حرب بين أمريكا وإيران على الأراضي العراقية هو الموضوع الأهم الذي يقلق الفرد بسبب أنها تنطوي على تأثير كبير على اقتصاد البلد.**
>
> (رجل ، نائب ضابط ، ٤٨ ، القرنة)

كما أعرب السكان عن قلقهم بشأن انخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى العمالة الأجنبية في المحافظة (خاصة في المركز) الذين ينافسون السكان في الوظائف. بينما أعرب آخرون عن شكواهم بشأن **الافتقار إلى البنية التحتية لإيصال المنتجات الزراعية إلى الاسواق بشكل صحيح ، لم يشعر أي منهم بالقلق إزاء نقص الإمدادات الغذائية** نظراً لمستوى الواردات القادمة للمحافظة. بل ان انعدام الأمن الغذائي في هذا السياق يرتبط بالقدرة على تحمل التكاليف ،"الأمن الغذائي يعتمد على سبل كسب العيش والدخل لأن الاستهلاك يعتمد على الدخل" (رجل ، موظف حكومي ، ٢١ ، القرنة). وبشير البعض, أن السكان يساعدون بعضهم البعض في هذا الصدد ، وكذلك تفعل المنظمات غير الربحية في بعض الأحيان على الرغم من أنه لم يحددوا ما إذا كانت تلك الجمعيات محلية أو دولية, او ان كانت تلعب دورا كبيرا بشكل خاص. **لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لهم هو أنه الدعم الحكومي للمحتاجين غير كافي**.

و يرتبط جميع السكان والسلطات بهذا الشعور الأخير, **ولاحظوا بأغلبية ساحقة عدم كفاية توفير الخدمات العامة على نحوٍ مؤسف، والبنية التحتية المهملة في جميع قطاعاتها في الاقضية, من إمدادات الكهرباء، وإمدادات المياه، والمجاري والصرف الصحي، والتعليم، والصحة العامة**. و تم الإبلاغ عن الرعاية الصحية كحاجة خاصة. و في ضوء كوفيد - ١٩ ، حيث أصيب به العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم, أو انهم يعرفون أشخاصًا أصيبوا به. وأشارت السلطات الى القلق بشأن استمرار انتشار الوباء وعدم ثقة الجمهور في اللقاحات الخاصة به. كما تجاوزت المخاوف المتعلقة بتوفير الصحة العامة هذا الامر للقلق بشأن الانتشار المتزايد للأمراض المعدية الأخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) ونقص الطبيبات العاملات في المناطق الريفية ايضا. علاوة على ذلك ، فإن الرعاية للاحتياجات النفسية والاجتماعية فضلا عن علاج إدمان المخدرات ليست متاحة بسهولة على الرغم من الحاجة المتزايدة لها.

الخلاصة والاعتبارات الرئيسية

نظرًا لتاريخها والديناميات الحالية ، فإن **منطقتي القرنة والدير هي مناطق هشة بكل ما يعنيه المصطلح** - ابتداءا من العلاقات بين الناس والجماعات , والجماعات والدولة إلى بيئتهم و ظروفهم الاقتصادية. و هذه كلها نتاجات ثانوية لعقود من الاضطراب والإهمال ، وبالمثل سوف تستغرق وقتًا لإصلاحها وتصحيحها بشكل كامل. لا سيما وأن **استجابات الدولة حتى الآن لا تزال جزائية (عقابية) في أحسن الأحوال وغير راغبة أو غير قادرة على إجراء إصلاحات منهجية ومنظمة نحو الحكم الرشيد**. وبالتالي يواجه سكان هذه المجتمعات تحديات متشابكة تتعلق بالفساد والهجرة والبطالة والتدهور البيئي والعنف و الجريمة وانعدام الأمن و غياب سيادة القانون ، من بين أمور أخرى. ت**عتبر الخسائر المادية والنفسية لهذه القضايا على الصعيدين الفردي والجماعي مرتفعة وضرورية لفهمها عند المشاركة في ورسم ووضع برامج للمساعدة في تعزيز القدرة على التعافي والصمود في المجتمعات الريفية في البصرة**. على هذا النحو ، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية لمساعدة أي تدخلات على المساهمة في التماسك الاجتماعي وخلق مجتمعات أكثر سلمية كجزء من برامج تعزيز القدرة على التعافي والصمود:

توجد تنظيمات رسمية وعرفية / قبلية في منطقتي القرنة والدير، وعلى هذا النحو ، فمن المرجح أن أي تنفيذ للبرامج يحتاج إلى موافقة كليهما. يسلط هذا التحليل الضوء على أن القبائل والعشائر لديها قوة ونفوذ أكبر بكثير على المجتمعات المحلية في حياتها اليومية. ومع ذلك ، فإن هذا لا يكون دائمًا إيجابيًا كما أفاد السكان أنفسهم ، لا سيما فيما يتعلق بالنزاعات القبلية و العنف و الاجرام و عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية , من بين أمور أخرى. و في الوقت نفسه ، هناك أيضًا ثقة محدودة في المؤسسات الرسمية بشكل عام على الرغم من أن السكان يعتقدون أنها مسؤولة عن دعم المجتمعات المحلية. وبالتالي، عند السعي للوصول إلى المجتمعات المحلية، سيكون من الضروري تجنب تعزيز الانقسامات القائمة أو تباينات (فرق) القوة والسلطة سواء بين القبائل نفسها أو بين القبائل والدولة.

قد يمكن لإنشاء بعض الآليات للمشاركة والتواصل بين القبائل والمؤسسات والسكان المحليين حول أهداف محددة للبرامج وتحديد الأولويات الجغرافية للتنفيذ سيكون كنقطة انطلاق لذلك ، مع الحرص مرة أخرى على الآثار السلبية المحتملة و الهجوم المضاد او المعاكس. ويشمل ذلك أي تسييس قد يحدث في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المخطط لها في صيف ٢٠٢١. قد يساعد العمل مع السلطات المحلية والقبائل والسكان أنفسهم تحديد ومعالجة الاحتياجات الأكثر الحاحاً في وضع الأسس لتحسين الثقة والتعاون المؤسسي بين أصحاب المصلحة.

نظرًا لوجود توترات بين المجتمعات المحلية مع عدم الشعور بالراحة بالنسبة للبعض في الذهاب إلى مناطق معينه، فقد يحتاج التخطيط للأنشطة والبرامج إلى أن تكون محلية بشكل خاص وأن تركز بشكل أكبر على الترابط بدلاً من محاولة سد رأس المال الاجتماعي على المدى القريب. يؤكد التحليل الأخير الذي اجري في العراق التركيز على النهج المحلي، حيث تبين أن البيئة الاجتماعية الجماعية الإيجابية (على سبيل المثال ، التماسك الاجتماعي ، والثقة المؤسساتية ، والمشاركة العامة) على مستوى الحي لها آثار وقائية على الرفاه النفسي والاجتماعي لكل فرد من السكان. بعبارة أخرى ، فإن التحسين التدريجي للتماسك الاجتماعي للمحيط المباشر للفرد لديه القدرة على المساعدة في تعزيز رفاهية الفرد ، لا سيما في الأحياء (أو القرى) حيث تكون العلاقات بين السكان ضعيفة بشكل خاص. وبالتالي، ينبغي أن تركز الأولويات الجغرافية التي تستهدف جميع المناطق على الأحياء أو القرى الأكثر احتياجًا ، بما في ذلك ما يتعلق بالتماسك الاجتماعي , و تركيز الجهود على تحسين الظروف المادية والاجتماعية فيها بشكل تدريجي أولاً ، قبل تقييم ما إذا كان الربط بين المجتمعات المحلية أمرًا مناسبًا. وهذا من شانه ان يساعد على وضع برامج موجهة و أكثر أولوية في مجالات أوسع مع الإبقاء أيضا على احتياطات الصحة العامة لـ كوفيد - ١٩.

و قد يكون إنشاء مراكز أو أماكن مجتمعية ومجموعات مدنية، على سبيل المثال ، خطوة في المساعدة على تحسين التماسك الاجتماعي ، مما يوفر مساحة للسكان للتواصل مع بعضهم البعض ، والتطوع بوقتهم ، والتفاعل مع قادة وسلطات المجتمع المحلي والقبائل ، من بين أمور أخرى. قد تمكن هذه الأماكن والمساحات الأشخاص من العمل معًا للعثور على تمثيلهم الجماعي ، وفهم اهتماماتهم المشتركة ومهاراتهم المشتركة لحل بعض المشاكل التي يواجهونها. يجب أن تكون التدخلات في هذا الصدد موجهة نحو تحقيق الاهداف ، وتخدم غرضًا يتفق عليه السكان ، ويتم تنفيذها معًا من قبل جميع السكان. وهذا يعني تأطير المشاركة المدنية والحقوق المشتركة بمصطلحات أكثر واقعية والتي تبني شعورا مشتركًا حول قضايا الحياة الواقعية التي يواجهها السكان وتصميم البرامج للمساعدة في بناء قدرة المجتمع للمساهمة في الرفاهية وحل المشاكل في هذه القضايا بطريقة ملموسة.

قد تعمل هذه المساحات أيضًا كمنصات للدعم النفسي والاجتماعي، وقد تم ملاحظة إن تحسين التماسك الاجتماعي يساعد بشكل جماعي على زيادة تعزيز الرفاهية النفسية والاجتماعية. قد تكون هذه خطوة أولى مفيدة في البدء في طرح قضايا أكثر حساسية مرتبطة، على سبيل المثال، بالصحة العقلية، والعنف المنزلي ، وتعاطي المخدرات ، من بين أمور أخرى أثارها السكان بشكل مباشر أو غير مباشر كمخاوف اجتماعية رئيسية. وقد يشمل ذلك بذل جهود لإزالة الشعور بالعار او الخجل عن مناقشة مثل هذه القضايا والتماس الرعاية لها. غير انه ينبغي ملاحظة أنه نظرًا لحساسية وتعقيد هذه القضايا ومحدودية البنية التحتية الصحية العامة الحالية وتوفرها في هذه المناطق، ينبغي النظر بعناية فائقة في أفضل السبل للتعامل مع أي تدخلات في هذا الصدد. يعد من الضروري وجود موضوع محدد وخبرة سياقية في هذا التنفيذ لضمان عدم حدوث أي ضرر واستدامة أي دعم.

تشير الدلائل إلى أن المدنيين قد يقللون من مشاركتهم في الأنشطة غير المشروعة أو اعمال العنف عندما تكون للفرص وللحوافز الاقتصادية عائدات أعلى من خلال الأنشطة السلمية [٣٥]، وبما ان برامج القدرة على التعافي والصمود تساهم في خلق هذه الفرص والحوافز لذا ستكون لديها القدرة على المساهمة في أهداف بناء السلام ، لا سيما عندما يقترن تطوير المهارات بالحوافز الاقتصادية ، مثل مساهمات رأس المال أو الحوالات النقدية[٣٦]. إن أحد الجوانب المهمة التي يجب مراعاتها هو استدامة مثل هذه المبادرات نظرًا للقيود البيئية ، وإمكانية انحراف مسارها، خاصة بعد انتهاء البرامج. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في المناطق التي قد يكون الشباب فيها غير راغبين في البداية في الاشتراك في المجالات المرتبطة بالقطاع الزراعي ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى القضايا التنظيمية غير المعالجة المرتبطة بتغير المناخ وسوء إدارة الموارد الطبيعية ، كما يتضح في القرنة والدير.

مرتبطًا بذلك، يجب أن يسعى التخطيط للبرامج إلى إعطاء الاولوية للأشخاص الأكثر عرضة للخطر لأن ذلك قد يؤدي وعلى نحو أفضل إلى مزيد من الانخفاض في اعمال العنف في المجتمع المحلي. و في حين أن الشابات والعوائل التي تعيلها نساء معرضات للخطر بشكل خاص بناءً على التحليل الوارد في أعلاه، فان الشباب هم ايضاً معرضون للخطر. و في هذا السياق، وفي البيئات الهشة الأخرى ، غالبًا ما يُنظر إلى الشباب الفقراء والعاطلين عن العمل على أنهم أكثر عرضة لخطر الانخراط في الأنشطة الإجرامية او الانضمام إلى الجماعات المتطرفة ، أو المشاركة في اعمال العنف والوقوع ضحية لها أيضاً [٣٧]. على هذا النحو، يجب تضمين وإعطاء الاولوية لهذه الفئة على وجه التحديد في أي نشاط من أنشطة القدرة على التعافي والصمود.

نظرًا لأن كلا الرجال والنساء على حد سواء يصفون ويختبرون الديناميات الاجتماعية بشكل مختلف لذا ينبغي أن يكون التحليل الجنساني والنهج التحولي بين الجنسين محوريًا واساسياً في برمجة المرونة التي تسعى أيضًا إلى المساهمة في التماسك الاجتماعي والسلام والرفاهية. ينبغي أن يتضمن أحد جوانب ذلك فهمًا أفضل لكيفية تفضيل النساء والرجال للمشاركة في أحيائهم أو قراهم لدعمهم بشكل أكبر في هذه الجهود. قد يكون من المفيد أيضًا أن يكون لديك بعض المساحات والاماكن التي تفصل بين الجنسين في البرمجة لتمكين الأشخاص من الوصول إلى الدعم طالما أنهم بحاجة إلى بناء الثقة اللازمة للمشاركة المدنية الأعمق وأشكال الرعاية الأخرى.

مراجع التقرير

١. اعترفت الحكومة المركزية العراقية بالدير كقضاء في يناير ٢٠١٩. قبل ذلك، كانت ناحية تابعة لقضاء القرنة.

٢. إيريك غولدستين ، عذاب لا نهاية له: انتفاضة ١٩٩١ في العراق وما بعدها (نيويورك: هيومن رايتس ووتش ، ١٩٩٢).

٣. مجموعة الأزمات الدولية ، "إلى أين يتجه العراق؟ دروس من البصرة ، "تقرير الشرق الأوسط ٦٧ (نيويورك: آي سي جي ، ٢٠٠٧).

٤. المرجع نفسه.

٥. منظمة الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط ، حكومة العراق ، مكتب إحصاء إقليم كردستان ، وزارة التخطيط ، حكومة العراق بالاشتراك مع البنك الدولي ، مجموعة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق (٢٠١٢) ؛ والمكتب الإحصائي المركزي ، حكومة العراق ، مجموعة بيانات مسح شبكة المعرفة العراقية (٢٠١١).

٦. سنان صلاح الدين ، "العراق: الجريمة تتصاعد في البصرة مع مغادرة الجيش لمحاربة داعش" ، إندبندنت ، ١٠ تموز / يوليو ٢٠١٦.

٧. أليسا ج. روبين، "العراق يواجه خصمًا جديدًا: كريستال ميث،" نيويورك تايمز ، ١٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩.

٨. قناة السومرية، "عشرات الشباب العاطلين عن العمل يتظاهرون بالقرب من حقل نفط في البصرة مطالبين بفرص عمل" ، قناة السومرية تي في ، ٢١ يناير / كانون الثاني ٢٠١٥.

٩. بلقيس واللي ، البصرة عطشانة : فشل العراق في إدارة أزمة المياه (نيويورك: هيومن رايتس ووتش ، ٢٠١٩) ؛ زمكان علي سليم وماك سكيلتون ، "سوق البصرة السياسي: فهم فشل الحكومة بعد الاحتجاجات" ، مدونة LSE الشرق الأوسط ، ٢٩ أبريل / نيسان ٢٠١٩ ؛ وجينيفر ويليامز ، "شرح المظاهرات العنيفة في العراق ،" فوكس ، ٨ سبتمبر ٢٠١٨.

١٠. بنديكت روبن ديكروز ، "العنف والاحتجاجات في جنوب العراق" ، مدونة LSE الشرق الاوسط، ١٨ أغسطس / آب ٢٠٢٠ ؛ وماريا بيتكوفا ، "ما وراء عمليات القتل في البصرة؟" الجزيرة ، ٢٨ أغسطس / آب ٢٠٢٠.

١١. روجر جويو ، عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق (جنيف: IDMC ، ٢٠٢٠) ؛ وويل "البصرة عطشانة".

١٢. جويو " عندما تجف القنوات" ؛ شكري الحسن ، "الجفاف يشعل الصراعات القبلية في جنوب العراق" ، مبادرة الأمن الكوكبي ، ١٥ أغسطس / آب ٢٠٢٠

١٣. ومن المجموعات القبلية المختلفة التي تم تحديدها في منطقة القرنة: الإباضة ، الحلاف ، بني مالك ، بني منصور ، المسعود ، السادة ، الموزانية ، كعب ، الشرغامة ، التميم ، الزرخان والمياح والوائلي والشرية والمعردة والكرامشة والبرزوني وبيت وافي وبيت خليف وبيت واحد.

١٤. بعض المجموعات القبلية المختلفة التي تم تحديدها في قضاء الدير تشمل: السادة ، الشريعة ، البطوط ، الشغانبة ، الكرامشة ، الحمادنه ، المياح ، الششابة ، الحلاف ، الساعد، البوبصيري ، الخزرج، الطائي، بيت وافي.

١٥. "مسح الأمن البشري البصرة ، العراق، ٢٠١٩: ملخص النتائج ، "(أوتريخت: PAX ، ٢٠١٩).

١٦. المرجع نفسه.

١٧. انظر، على سبيل المثال، https://twitter.com/shahokurdy/status/١٣٦١٠٦٢٥٧٢٨٠٤٤٤٠٠٦٧?s=٠٩ https://twitter.com/shahokurdy/status/١٣٦٧١٨٨٩٠٠٤٨٨٧٥٥٦٠٩٧?s=٠٩

١٨. مصطفى سعدون، "النزاعات القبلية تشل البصرة الغنية بالنفط في العراق"، أمواج ميديا، ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢١

١٩اسامي الزبير، "الدفاع البرلماني: أن بعض القبائل تسيطر على المعابر الحدودية هو "خرق"، روداو، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

٢٠سعدون، "النزاعات القبلية".

٢١عبد القادر الجنابي، "قبائل جنوب العراق: استغلال الأطراف والاستغلال المزمن"، العربية، ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

٢٢وتشمل التشكيلة الأمنية في محافظة البصرة الجيش العراقي (الفرقتين ١٦ و٩)، ووحدات الحشد الشعبي (اللواء ٤١ عصائب أهل الحق، واللواءين ٤٥ و٤٧ كتائب حزب الله، واللواء ٣١ جند الله، واللواء ١٢ نجباء، واللواء ٦ بدر)، ووحدات الشرطة الاتحادية، ووحدات الشرطة المحلية.

٢٣"٢٣ سعدون، "النزاعات القبلية".

٢٤. NRT ، "عمليات البصرة: اعتقلنا ١٦،٠٠٠ شخص في نزاعات قبلية"، NRT، ٢٣ مارس/آذار ٢٠٢١.

٢٥. وتشمل الجهات الفاعلة والكتل السياسية في المحافظة: الحكمة، الدعوة ، (دولة القانون)، الصدر، فضل الله، بدر، و عصائب أهل الحق.

٢٦. سليم وسكيلتون، "سوق البصرة السياسي".

٢٧. زمكن علي سليم و ج، ماك سكيلتون، الموصل والبصرة بعد الاحتجاجات: جذور فشل الحكومة والسخط الشعبي، ورقة عمل آيريس (السليمانية: معهد الدراسات الإقليمية والدولية / كونراد أديناور ستفتونغ، ٢٠١٩).

٢٨. المرجع نفسه.

٢٩. المرجع نفسه.

٣٠. المرجع نفسه.

٣١. المرجع نفسه.

٣٢. المرجع نفسه.

٣٣. بينيديكت روبن كروز، "لماذا قتلوا ريهام يعقوب؟ مقتل ناشط من المجتمع المدني في البصرة"، مدونة الشرق الأوسط في بورصة لندن، ٢٤ أغسطس/آب ٢٠٢٠.

٣٤. المرجع نفسه.

٣٥. مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر وابتكارات لمبادرة مكافحة الفقر والحوكمة والجريمة والنزاع مراجعة الأدلة: الدروس المستفادة من التقييمات العشوائية حول إدارة ومنع الجريمة والعنف والصراع ، IPA / JPAL: MA، ٢٠١٩) كامبريدج).

٣٦. المرجع نفسه.

٣٧. البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ٢٠١٣: الوظائف (واشنطن العاصمة: البنك الدولي ، ٢٠١٢).

برنامج الأغذية العالمي- المكتب الرئيسي - العراق

لمزيد من المعلومات يرجي الاتصال ب

شارون بيجر

Sharon.beijer@wfp.org

علي رضا قريشي

ممثل برنامج الاغذية العالمي في العراق

ally-raza.qureshi@wfp.org